

خطط لشطب 2.9 مليار دولار من ديون حلفاء أردوغان

أنقرة تحاول تجميل النظام المالي المتعثر بأي ثمن

لإعادة هيكله ديون على الشركات تصل قيمتها إلى 72 مليار دولار، نتجت عن هبوط قيمة الليرة وارتفاع أسعار الفائدة والتضخم.

وتقول تقارير مالية عالمية إن محاولات أنقرة المندفعة لتجميل أوضاع النظام المالي من خلال عمليات تلاعب مريبة، تجعل أنقرة بلا أسلحة احتياطية لمواجهة أي أزمة مفاجئة، خاصة في ظل تزايد المخاطر المحيطة بالأسواق الناشئة. وتحاول أنقرة تشجيع الاقتراض بأي ثمن رغم جبال القروض المتعثرة التي ترهق الشركات والمصارف. وقد دخلت في مغامرة خطيرة تصل إلى معاينة المصارف، التي لا تزيد مستويات الاقتراض.

وأعلن البنك المركزي الأسبوع الماضي عن معايير جديدة تخفض مستوى الاحتياطيات الإلزامية للمصارف، التي ترهق مستويات الاقتراض، إضافة إلى منحها فوائد أعلى على تلك الاحتياطيات.

ويرى محللون أن هذه الخطوة تكافئ البنوك العامة التي يمكنها تقديم الائتمان بدعم حكومي، وتعاقب البنوك الخاصة، التي يجب أن تكون أكثر حذرا عند تقديم القروض.

ورغم أن أسعار الفائدة سجلت انخفاضا شديدا بفعل تلك الضغوط، إلا أن معدلات الاقتراض تراجعت الشهر الماضي، بسبب ركود الاقتصاد ومخاوف انهيار الليرة التركية. ويقول جان تيومان الكاتب في موقع أحوال تركية إن ضغوط أردوغان لخفض أسعار الفائدة على القروض بلا معنى في ظل عدم وجود من يرغب في الاقتراض.

ضاعفت الحكومة التركية جهودها لإطفاء ديون متعثرة، منحت لجهات مقربة من حزب العدالة والتنمية، بهدف إخفاء أزمات النظام المالي، في وقت تسعى فيه لتعزيز الاقتراض بأي ثمن، في ظل امتناع الشركات والأفراد عن المغامرة بالاقتراض بسبب اتساع مخاوف انهيار الليرة التركية.

● **أنقرة -** كشفت أنقرة عن رغبتها في أن تقوم بنوك تركية بشطب قروض متعثرة لعدد من مشاريع الطاقة، تحوم حولها شبهات فساد، وتؤكد مؤسسات رقابية أنها منحت بطرق غير قانونية من قبل مصارف حكومية لجهات مقربة من الرئيس رجب طيب أردوغان.

ويبدو الهدف المعلن هو تعزيز قدرة المصارف على الاقتراض من أجل تحفيز الاقتصاد المتعثر، وهي تاتي في إطار خطة أكبر تضغط الحكومة من خلالها على المصارف لخفض الفوائد على القروض، لكنها لم تحقق حتى الآن أي نتائج تذكر.

وذكرت وكالة بلومبرغ أن هيئة الرقابة على القطاع المصرفي تريد تصنيف قروض مقدمة إلى ما لا يقل عن 3 محطات للطاقة الكهربائية تعمل بالغاز، على أنها قروض متعثرة السداد.

ونقلت بلومبرغ عن مصادر مطلعة قولها إن المشروعات المعنية هي محطة "أي.سي.دي.يو.أي" في كيركالي بتكلفة مليار دولار، ومشروع جاما بالقرب من أنقرة بقيمة 900 مليون دولار، ومحطة تقودها شركة أنسالو انرجيا في جيزي بتكلفة مليار دولار.

وأقر مسؤول بوزارة الخزانة والمالية التركية بأن السلطات تعمل على إعداد خطة

لتطهير ميزانبات البنوك، وقال إنه سيتم الإعلان عن تفاصيل الخطة في وقت لاحق. وجمعت بلومبرغ بيانات تؤكد أن قروض تلك المشروعات تعود لمصارف تركية غاراتي بنكسي وتركي أس بنكسي وأي.كي.بي. بنك تاس والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ودينيز بنك ويابي كريدبي بنكسي.

ويقول ذوالفقار دوغان الكاتب في موقع أحوال تركية إن استخدام تلك الخطة لإعفاء رجال الأعمال المرتبطين بحزب العدالة والتنمية من ديونهم، سيجعلهم في حالة خضوع كامل لإرادة الحكومة.

ويستغرب محللون أن تلجأ الحكومة إلى نقل أعباء الديون من تلك الشركات إلى كاهل المالية العامة في وقت يسعى فيه البرلمان لإيجاد مصادر لتمويل ميزانية البلاد الخاوية.

ولا تقتصر خطط الحكومة على إطفاء تلك الديون بل تمتد إلى خطط

وذكرت وكالة بلومبرغ أن هيئة الرقابة على القطاع المصرفي تريد تصنيف قروض مقدمة إلى ما لا يقل عن 3 محطات للطاقة الكهربائية تعمل بالغاز، على أنها قروض متعثرة السداد.

ونقلت بلومبرغ عن مصادر مطلعة قولها إن المشروعات المعنية هي محطة "أي.سي.دي.يو.أي" في كيركالي بتكلفة مليار دولار، ومشروع جاما بالقرب من أنقرة بقيمة 900 مليون دولار، ومحطة تقودها شركة أنسالو انرجيا في جيزي بتكلفة مليار دولار.

وأقر مسؤول بوزارة الخزانة والمالية التركية بأن السلطات تعمل على إعداد خطة

تجميد أصول بمليار دولار يفاقم أزمات تونس المالية

مخاطر خفض التصنيف تترك مخاطر الأعمال



شراكة جولة جديدة من الأزمات المالية

تلقت تونس صدمة جديدة بتجميد أصول حكومية بقيمة مليار دولار بعد خسارتها قضية تحكيم دولية مع البنك الفرنسي التونسي، الأمر الذي يهدد بخفض تصنيفها السيادي ويفاقم الاختلالات المالية التي تعاني منها البلاد منذ نحو 9 سنوات.

وتشكلت جذور الأزمة بين الطرفين في عام 1982 حينما قررت المجموعة الفرنسية مضاعفة رأس مال البنك التونسي الفرنسي في أبريل، لكن في ديسمبر من نفس العام تم إلغاء الخطوة لينطلق النزاع ويمر بمراحل متشعبة. وقال الخبير معز الجودي لـ"العرب"، إن "ما حصل يعتبر فضيحة وعار على الدولة التونسية، التي فشلت في إنهاء الخلاف بالطرق السهلة التي كانت متاحة أمامها".

وأضاف إن "تنفيذ الحكم الذي يمكن أن يطال كافة أصولها ومواردها في الخارج، ستكون له تداعياته وخيمة على صورة تونس في العالم". وأوضح أنه بموجب الحكم القضائي ستتم مصادرة عقارات الدولة في الداخل والخارج، وأيضا جميع الأموال المتداولة في الحسابات المصرفية في المؤسسات البنكية في الخارج.

كما أنه سيتيح تجميد نشاط طائرات الخطوط التونسية الحكومية حين وصولها للمطارات الدولية، فضلا عن منع أسطول السفن التجارية والسياحية من مغادرة الموانئ العالمية، التي ترسو فيها.

ولن يطال الحكم الأصول السيادية فقط، بل ستبلغ تداعيات الأزمة لمستويات كارثية لأنه سيدفع وكالات التصنيف الدولية إلى خفض درجة ترقيمها وهو ما سيؤثر بشكل كبير على بيئة الأعمال التي تحاول الابتعاد عن خط الأزمة. وقال الجودي لـ"العرب" إن "الخطوة ستؤثر على تصنيف تونس السيادي وستقلص من نجاح أي خروج لبلادنا للحصول على أموال من السوق الدولية إلى حين سداد مبلغ التعويض". ومن المتوقع أن تواجه تونس صعوبة في تسديد هذا المبلغ الضخم، الذي سيؤثر بشكل مباشر على التوازنات المالية المختلفة أصلا، بينما تستعد

رياح بوعزة
صحافي تونسي

● **تونس -** أطلق خبراء تونسيون صفارات الإنذار من دخول الاقتصاد في أزمة عميقة بعد أن قررت محكمة دولية تابعة للبنك الدولي تجميد أصول وسندات للدولة بقيمة مليار دولار.

ويشمل المبلغ رأس مال المؤسسة الاستثمارية موضوع النزاع وقرارات التأخير في سداد الأموال المرصودة لإنشائها، إلى جانب الفوائد وتعاقب التقاضي في القضية، التي فجرت قبل نحو أربعة عقود.

ويرى كثيرون أن القرار يمس من سمعة تونس خارجيا وسيضع الإصلاحات الاقتصادية في دائرة الشكوك، في الوقت الذي يستعد فيه الناخبون للتوجه إلى صناديق الاقتراع بعد أسبوع من الآن لاختيار رئيس جديد للسنوات الخمس المقبلة.

ووصف خبراء لـ"العرب" أن ما حصل يرتقي لـ"فضيحة دولة" بسبب التراخي في معالجة المشكلة حينما كانت الظروف تسمح بتسوية القضية بدفع نحو 15 مليون دينار (5 ملايين دولار) للمشتكين.

واستصدر خصم الدولة التونسية في القضية المعروفة باسم "فضيحة البنك الفرنسي التونسي"، والتي حركها وزير أملاك الدولة الأسبق سليم بن حميدان في عهد الترويكا، قرارا قضائيا الخميس الماضي لتنفيذ الحكم الصادر في يوليو 2017.

وسيضرب بنكان حكوميان هما بنك الإسكان والشركة التونسية للبنك، المساهمان الرئيسيان في الكيان محور النزاع.

وتقول مصادر مطلعة، رفضت الكشف عن هويتها، إن السلطات قد تكون رفضت أو تراخت لأسباب مجهولة في تسوية المسألة وديا بين الطرفين حينما منح قضاة المحكمة، التي تعهدت بالدعوى، تلك الفرصة حتى لا تتفاقم الأمور أكثر.

وتعود المشكلة، التي بدأت تظهر في الكواليس إبان حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي مع تأسيس هذا البنك الملوك للمجموعة الاستثمارية أي.بي.سي.إي قبل ثلاثة عقود.

ولكن سطوة نظام بن علي شنت انتباه الرأي العام عن القضية، التي كانت موضع نقاشات بعيدا عن دوائر صنع القرار خاصة بعد أن تم اعتقال وسجن مؤسس البنك عبدالمجيد بون.

سامسونغ تطلق أخيرا أول هاتف قابل للطي

من الجهاز على صحافيين وخبراء بغرض التجربة والمراجعة قبل أيام من موعد طرحه في الأسواق في 26 أبريل الماضي.

لكن أولئك الأشخاص سجلوا ظهور عيوب كبيرة منذ اليوم الأول وصلت إلى انكسار الشاشة، وبدا واضحا أن سامسونغ تسرعت في محاولة للتفوق على هواوي الصينية التي يقول خبراء إن جهازها أكثر متانة من جهاز سامسونغ.

ويبدو أن أزمة تراجع مبيعات الهواتف الذكية، دفعت الشركات لوضع موارد هائلة بحثا عن مزايا جديدة لإيقاظ حماس المستخدمين وتعزيز الطلب المنحصر، الذي كبدها خسائر كبيرة.

لكن الصرعة المنيعة لفضول واهتمام الملايين، قوبلت بتشكيك الخبراء في إمكانية انتشارها على نطاق واسع، رغم أنها تقدم هواتف بالحجم العادي يمكن أن تتسع شاشاتها لتصبح بمساحة جهاز لوحي صغير.

كما أن حساسية السعر المرتفع أثبتت أنها عقبة كبيرة. وسبق أن أدت إلى تراجع حاد في مبيعات هواتف آيفون، منذ أن رفعت أبل سعره إلى 999 دولارا في عام 2017، رغم أن ذلك يقل كثيرا عن سعر هواتف سامسونغ وهواوي القابلة للطي.

ولا تزيد مساحة غالاكسي وهو مغلقة على 4.6 بوصة فقط، لكنه حين يفتح مثل كتاب تتضاعف مساحة شاشته لتصبح بحجم جهاز لوحي صغير وتصل إلى 7.3 بوصة.

وتعول سامسونغ في أمال دعم الطلب على غالاكسي فولد على شبكات الجيل الخامس، التي ستكون أسرع بنحو 10 مرات مما يؤدي إلى تحسين تجربة مشاهدة الأخبار والمباريات الرياضية بالتحدي الحي على شاشته الكبيرة.

● **سول -** تمكنت شركة سامسونغ أخيرا من طي أزمة هاتف غالاكسي فولد القابل للطي، وطرحته أمس في أسواق كوريا الجنوبية، على أن يجري طرحه في أسواق أخرى خلال الأسابيع المقبلة.

ويأتي طرح الهاتف، الذي كان مقررا في نهاية أبريل الماضي، بعد سلسلة من النكسات والتأجيلات بسبب اكتشاف عيوب كبيرة تؤدي إلى انكسار الشاشة، وقد أقرت الشركة أنها تسرعت في محاولة طرحه في وقت مبكر.

وقالت سامسونغ وهي أكبر بائع للهواتف الذكية في العالم، إن الهاتف الذي يدعم شبكات الجيل الخامس للاتصالات، عرض اليوم للبيع في كوريا الجنوبية بسعر 1977 دولارا، ولم تقدم أي بيانات عن الإقبال.

ويستبعد المحللون تسجيل مبيعات كبيرة بسبب السعر المرتفع، وتراجع الثقة بالجهاز بعد العيوب والتأجيلات الكثيرة، التي رافقت محاولات طرحه.

وقالت سامسونغ أمس إنها سوف تطرح نسحا من هاتف غالاكسي فولد في بلدان مختارة منها بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، لكنها لم تحدد موعد ذلك.

وتتنافس سامسونغ مع شركة هواوي الصينية على جبهة الهواتف القابلة للطي، وقد أعلنت هواوي تأجيل طرح هاتفها من الشهر الحالي إلى نوفمبر، وهو التأجيل الثاني بعد أن كان مقررا طرحه في يونيو الماضي.

ويبلغ السعر المقترح لهاتف هواوي أكثر من 2600 دولار، وهو ما يجعل انتشاره في الأسواق أكثر صعوبة. ويرى محللون أن سباق الشركتين لطرح هواتف قابلة للطي كان متسارعا وأنه لا يهدف سوى إلى تحقيق مكاسب دعائية، رغم تكاليف التطوير الباهظة واستبعاد تحقيق إيرادات كبيرة منها. وبدأت عيوب الشاشة القابلة للطي بالظهور عندما وزعت سامسونغ نسحا



1977

دولارا سعر هاتف
غالاكسي فولد الذي
طرحته سامسونغ أمس
في كوريا الجنوبية،
والذي يمكن أن يشكل
عقبة أمام انتشاره